المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الجمعة 04-05-2018 العدد 6367
8

جائزة ميشال إده للحكم الرشيد في «اليسوعيّة»

أعلن مرصد الوظيفة العامّة والحكم الرشيد التابع لجامعة القدّيس يوسف عن جائزة ميشال إده للحكم الرشيد، في قاعة مجلس الجامعة في حرم الإبتكار والرياضة، طريق الشام، في حضور وزيرة التنمية الإداريّة عناية عزالدين، النائب غسان مخيبر، الوزيرين السابقين بهيج طبارة ونايلة معوض وأمين عام المجلس الوطني للبحوث العلميّة معين حمزة ومدير مكتب الشرق الأوسط في الوكالة الجامعيّة للفرنكوفونيّة هيرفيه سابوران.

وقالت عزالدين: «اطلعت خلال السنة التي أمضيتها في وزارة التنمية الإداريّة على المشاكل التي تعاني منها الإدارة ومدى حاجتها إلى موارد بشريّة ووسائل إدارة حديثة ليست متوافرة حالياً إذ أننا ما زلنا في عصر ما قبل الإنترنت، يضاف إلى ذلك غياب الشفافية والمحاسبة، لذلك عملنا على استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وسنرسلها إلى مجلس الوزراء، كما أعلنا برعاية رئيس الجمهورية عن برنامج لتحديث الإدارة وتعزيز الشفافية والنزاهة».

واعتبرت مديرة المرصد فاديا كيوان «إن إدارة الشأن العام، المتعثّرة نتيجة للسنوات الصعبة التي مرّ بها لبنان وللتصرفات الخاطئة وتراجع ثقافة القانون، هو هدف نبيل يستدعي جهوداً من قبل الجميع ورد الإعتبار للسياسة بصفتها سعياً نحو الخير العام».

وقال رئيس الجامعة سليم دكّاش: «يضع ميشال إدّه نفسه في إطار الخطّ الفكريّ والسياسيّ لميشال شيحا حين يؤسّس لهذه الجائزة، شيحا المعلّم المفكّر الذي ربط بقاء لبنان وأهميّة سيادته، في لحظات عديدة من أعماله حول السياسة اللّبنانيّة، بالحكم الرشيد لبلدنا، ومكافحة المحسوبيّة والفساد وتعليم شعبنا على النظر إلى الصالح العام باعتباره أمراً مقدّساً».

ولفت إده إلى أن «لا حد يجهل سوء أوضاع الإدارة العامة في لبنان، لذلك نطلق هذه الجائزة من أجل تشجيع البحث الجامعي حول الحكم الرشيد وحول التحديات التي تواجهها هذه الإدارة وموظفيها، وتعزيز الإهتمام بالشأن العام لدى الأجيال الجديدة وحث المواطنين على المشاركة في آليات الحكم الرشيد».

الجدير ذكره أن هذه الجائزة سوف تُمنَح إلى أفضل ثلاث أطاريح دكتوراه تتناول الحكم الرشيد العامّ، وسوف تُمنَح هذه للمرّة الأولى في سنة ٢٠١٨، والموعد النهائيّ لتقديم ملفّات طلبات الترشيح مفتوح حتّى ١٥ تمّوز (يوليو)، وستتمّ إحالة الملّفات المختارة بعد هذا التاريخ أمام لجنة تحكيم مؤلّفة من متخصّصين، وسيكون أمام لجنة التحكيم ثلاثة أشهر لإعداد تقريرها واختيار أفضل ثلاث أطروحات بحسب التراتبيّة، على أن يتمّ الإعلان عن النتائج في تشرين الثاني.